

منع التعذيب ورصده في لبنان

تقرير حول السياقات الإجتماعية والسياسية والثقافية
للعنف وتأثيرها في قبول التعذيب في لبنان



“منع التعذيب ورصده في لبنان”

تقرير حول

السياقات الإجتماعية والسياسية والثقافية للعنف وتأثيرها في قبول التعذيب في لبنان

نيسان ٢٠١١

صورة الغلاف: جورج زوين

المحتويات

٥	أولاً: المقدمة.....
٧	أ- لمحة عامة عن المشروع.....
٧	ب- نطاق الدراسة.....
٨	ج- المنهجية.....
٩	ثانياً : الملخص التنفيذي.....
١١	ثالثاً : العنف في لبنان.....
	التعاريف
١١	أ- مظاهر العنف السياسي.....
١١	١- النزاعات السياسية والطائفية.....
١٢	٢- خطاب العنف والكرهية.....
١٣	٣- الأمن البشري.....
١٣	٤- النتائج الإحصائية والتحليل.....
١٤	ب - مظاهر العنف الاجتماعي.....
١٤	١- العنف العائلي.....
١٦	٢- العنف الجسدي.....
١٦	٣- العمال المهاجرين.....
١٧	٤- العنف الاقتصادي.....
١٨	٥- العنف بين الأفراد.....
١٨	٦- النتائج الإحصائية والتحليل.....
٢٠	ج - مظاهر العنف الثقافي.....
٢٠	١- العنف ضد الغريب.....
٢١	٢- العنف في وسائل الإعلام.....
٢٢	٣- العنف في الثقافة الشعبية.....
٢٢	٤- تحليل النتائج الإحصائية.....
٢٣	رابعاً: الاستنتاجات الرئيسية : تأثير مظاهر العنف على ممارسات التعذيب.....
٢٧	خامساً: التوصيات.....
٣١	سادساً : المراجع.....
٣٥	الملحق ١ : قائمة المقابلات.....

توطئة



جمعية ألف ALEF - تتحرك من أجل حقوق الإنسان - والتزامها مهمة منع التعذيب ورصده في لبنان.

بدأت ALEF نشاطها منذ عام ١٩٩٦ (تحت اسم جمعية حقوق الإنسان الجديدة الدولية) وتم تسجيلها بشكل رسمي (رقم ١١٧\أد) في العام ٢٠٠٤، ALEF - تتحرك من أجل حقوق الإنسان (الجمعية اللبنانية للتعليم والتدريب) هي منظمة غير حكومية، تعمل على رصد حقوق الإنسان والدفاع عنها والتوعية عليها من خلال التنقيف والتعليم والتدريب وحشد الدعم والضغط. تؤمن ALEF بقيمة الإنسان المطلقة كما تؤمن بضرورة الالتزام الأخلاقي والقانوني للحفاظ على هذه القيمة. ومن خلال اعتماد منهج تكاملي لرصد حقوق الإنسان والدفاع عنها والتنقيف عليها تهدف ALEF إلى بذل كافة الجهود وتجنيد كافة الطاقات من أجل تشكيل فريق خاص لحقوق الإنسان يكون نافذاً وفاعلاً.

تسعى ALEF إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان وتطبيقها على كافة مستويات البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وإلى إعادة القيمة الأساسية لكل إنسان لتحتل صلب اهتمامات صناعات السياسات وتدخل في جدول أعمالها.

عملت ALEF "الجمعية اللبنانية للتعليم والتدريب" على "الحد من التعذيب ورصده في لبنان" منذ عام ٢٠٠٧، عندما نفذت مشروعاً لعام واحد وهدفت إلى تحريك المجتمع المحلي من أجل كشف حالات التعذيب ومعالجتها والإبلاغ عنها، نشر التوعية حول وحشية هذه الممارسة والدعوة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل ترجمة المعايير الدولية المتعلقة بمنع التعذيب وسوء المعاملة ضمن التشريعات المحلية. مكن هذا المشروع ALEF من النظر عن كثب في انتشار الانتهاكات المتعلقة بالتعذيب وسوء المعاملة في مراكز الاحتجاز والسجون، والخاصة بالفئات الضعيفة مثل مدمني المخدرات والمهاجرين غير المسجلين والعاملين في مجال الجنس والمثليين والمحتجزين بتهمة الإخلال بالأمن الوطني.

تواصلت ALEF عملها على الحد من التعذيب ورصده من خلال مشروع ثان مدته عامين تموله سفارة مملكة هولندا منذ شهر كانون الأول ٢٠٠٩. يهدف المشروع إلى دعم الجهود الرامية إلى الحد من التعذيب وسوء المعاملة في لبنان بالإضافة إلى رصد ادعاءات التعذيب والإبلاغ عنها على نحو فاعل. لا يتطرق المشروع إلى الجوانب القانونية والإعلامية فحسب، بل يغوص بعيداً في المنحى الاجتماعي والسياسي والثقافي لاستكشاف مختلف جوانب الحياة اللبنانية التي تضم أشكالاً متعددة من أشكال العنف؛ ورفع الوعي حول الروابط بين العنف وممارسة التعذيب.

شكر وتقدير

شكر خاص إلى السيدة رانيا فزاع لمساهمتها القيمة. تُعرب ALEF عن امتنانها للسيدات والسادة رنا خوري، مارك ضو، ليا صليبي، رولا الأسمر، ناتاشا معاصري وجورج زوين. أفكارهم ومساهماتهم ألهمت تصميم حملة التوعية.

تشكر ALEF بامتنان دعم سفارة مملكة هولندا، التي مولت نفقات هذا التقرير وجعلت وضعه ممكناً. تود ALEF أيضاً أن تشكر فريق الباحثين: الدكتور ايلي الهندي، فادي سرياني، ريتا بو مصلح وموظفي برنامج الرصد والدعوة الذين شاركوا في وضع الصيغة النهائية للتقرير. كما ونشكر كل من ساهم في إعداد هذا التقرير.

أعد التقرير الإحصائي المستخدم في هذا البحث مؤسسة "إحصاءات لبنان".

لماذا "عذابك مش راحة"؟

«عذابك راحة» هي عبارة تستعمل عادةً في لبنان لذلك وقع عليها الاختيار لتكون العنوان الرئيسي لحملة نشر التوعية التي تطلقها جمعية ALEF ضد العنف وسوء المعاملة في السجون ومراكز التوقيف. وثمة فارق بين استعمال العبارة في الحياة اليومية حيث تنطوي على دلالة إيجابية واستعمالها كعنوان في الحملة يكمن في إيصالها إلى الجمهور بمعناها الدقيق والحقيقي: هل فعلاً العذاب أمر يبعث الشعور بالراحة؟ هل من المقبول والمشروع أن نستمتع بتعذيب الآخر؟

الإجابة على هذه التساؤلات هي: العذاب لا يمكن أن يكون مقبولاً وشائعاً كما يشير القول السائد. يبين هذا التقرير أنّ العنف متجذر في صلب المجتمع اللبناني والممارسات العنيفة من قبيل التعذيب وسوء المعاملة هي في الغالب مقبولة إذ تعتبر وسيلة لمعاقبة المجرمين المزعومين وبالتالي تتجلى هذه القناعة في اللغة التي يستخدمها اللبنانيون في حياتهم اليومية.

أ نطاق الدراسة:

لقد عانى المجتمع اللبناني من سنوات طويلة من الحرب وتاريخاً طويلاً من العنف والريبة و النزاع الديني والاجتماعي والسياسي.

تتميز المرحلة الإنتقالية التي يمر بها لبنان منذ عام ١٩٩١ بعدم الاستقرار بين حرب لم تنته وسلام لم يتحقق بعد وبعملية بناء الدولة غير المنتهية، بالإضافة إلى ضعف سيادة القانون وانتشار العنف على المستويات الاجتماعية والسياسية والثقافية.

يمثل هذا التقرير محاولة لاستكشاف تصور العنف وممارساته في مختلف أبعاد الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية وتأثيره على قبول ممارسات التعذيب والمعاملة المهينة.

تركز هذه الدراسة على مختلف مظاهر العنف في لبنان طوال العقد الماضي (٢٠٠٠-٢٠١٠)، والتحقيق في آثارها على التعذيب في لبنان.

ب التعاريف:

يتناول هذا التقرير مصطلحين رئيسيين إثنين : العنف والتعذيب. تعتمد Aief التعاريف وفق ذكرها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (اتفاقية مناهضة التعذيب للأمم المتحدة- (UN CAT) ” يُقصد ’بالتعذيب ’ أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في انه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث - أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب يقوم على التمييز أياً كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص يتصرف بصفته الرسمية ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها.“

ثمة تعريفات عديدة لـ ”العنف“؛ وفقاً للمادة ١٩ لشرعة حقوق الطفل (CRC): العنف هو ”كافة أشكال الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية أو الإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال أو إساءة المعاملة أو الإستغلال بما في ذلك الإساءة الجنسية.“

وفي التقرير العالمي حول العنف والصحة (٢٠٠٢): العنف هو ”الاستخدام المُتعمد للقوة الجسدية أو السُلطة، بالتهديد أو بالفعل ، ضد أي طفل من قبل فرد أو مجموعة ، نتج أو قد ينتج عنه ضررٌ فعلي أو محتمل على صحة الطفل ونموه وبقائه على قيد الحياة أو كرامته .“

حسب تعريف العنف ضد المرأة : العنف الجنساني ضد المرأة هو "العنف الذي يشمل الأفعال التي تلحق الضرر الجسدي أو العقلي أو الجنسي أو المعاناة والتهديد بهذه الأعمال والإكراه وسائر أشكال الحرمان من الحرية"^١.

حسب إعلان "القضاء على العنف ضد المرأة" المادة ١. يعني تعبير "العنف ضد المرأة" أي فعل عنيف ذات طابع جنساني تدفع اليه عصبية الجنس ويترتب عليه أو يرجح أن يترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة ، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة او الخاصة^٢.

يُعرّف قرار "الجمعية العامة للقضاء على العنف المنزلي ضد المرأة" العنف المنزلي على أنه يشمل الحرمان الاقتصادي والعزل وأن مثل هذا السلوك قد يسبب ضرراً محتملاً لصحة النساء أو سلامتها أو رفاهيتها^٣.

ج: المنهجية

بُنيت هذه الدراسة على المنهجية الكميّة والنوعية على حد سواء، النابعة من مصادر المعلومات الأولية والثانوية وأهمها :

١- المسح الأدبي :

مراجعة كافة المراجع الأكاديمية الوطنية والدولية والكتب والمقالات والمجلات التي تناقش العنف الاجتماعي والسياسي وتأثيره على المجتمع، بالإضافة إلى عددٍ من التقارير التي نشرتها المنظمات الدولية والوطنية غير الحكومية حول لبنان.

٢- المسح:

أجري المسح لمعرفة مفهوم الجمهور اللبناني وموقفه العام تجاه العنف مع عينة من ٤٠٠ شخص^٤.

٣- المقابلات مع الخبراء الرئيسيين:

أجريت مقابلات مع أكثر من عشرين خبيراً معنياً وناشطاً في المجال للوقوف عند آرائهم وجمع المعلومات الشاملة. شملت المُقابلات مسؤولين حكوميين، أكاديميين وناشطين في المنظمات غير الحكومية في مجال التعليم وعلم الاجتماع وعلم النفس ووسائل الإعلام والعدل والأمن وحقوق الإنسان. (قائمة المُقابلات مُرفقة في الملحق ٢).

^١ التوصيات العامة، رقم ١٩، لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة

^٢ قرار الجمعية العامة ١٠٤\٤٨

^٣ قرار الجمعية العامة ١٤٧\٥٨

^٤ تم توزيع العينة بشكل تمثيلي لمختلف الأجناس، الأديان، المناطق / الطوائف، الحالة الاجتماعية، المستويات التعليمية، التحضر. تُستخدم هذه التفاصيل لاستخراج الاستنتاجات وتقديم فهم علمي أفضل للاجابات واستكشاف الارتباطات الممكنة.

ثانياً: الملخص التنفيذي

العنف هو قيمة مُكرسة في الأطياف اللبنانية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ وقد تجلّى وأجريت الأبحاث عنه على المستوى الشعبي والمناطقى والطائفي. ليست المفاهيم ضد العنف سائدة بين اللبنانيين، إذ يقبلون الممارسات العنيفة في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

تقدم هذه الدراسة عدة حالات يظهر فيها التعذيب كأداة سلطوية وسياسية؛ أداة تقلل من حماية القانون وحقوق الإنسان، وترجّح كفة السلطة وفرض السيطرة على المعارضين وتنشر الخوف.

إن الإطار السياسي اللبناني وانعكاساته على الدولة والمجموعات والأفراد. بالإضافة إلى الموقف المتساهل تجاه العنف وخطاب الكراهية والتحريض والتجريد من الإنسانية من جهة أخرى، ولا يساعد على إفلات مرتكبي التعذيب من العقاب وتبرير أفعالهم فحسب بل أيضاً على التشجيع على اللجوء إلى هكذا ممارسات لاعتبارها أداة تقليدية لمعاقبة المجرمين المزعومين.

فضلاً عن ذلك، إن ضعف سيادة القانون وضعف إنفاذ القانون مع قوانين غير ملائمة لحماية حريات المواطنين والمهاجرين الشخصية ومصالحهم، بالإضافة إلى الإفلات من العقاب، والمحسوبية والفساد، يجعل من المستحيل محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات. مما يفاقم وضع ممارسات التعذيب في لبنان ويساهم في إنتشار التعذيب الواسع النطاق وتبريره من قبل مختلف الأطراف السياسية والاجتماعية.

الفقر والتهميش اللذان يواجهان الفئات الضعيفة لا يخولهم الدفاع عن أنفسهم والمطالبة بحقوقهم. وهذا بدوره يساعد على خلق مناخ الإفلات من العقاب الملائم لاستمرار التعذيب وغيره من أشكال العنف. "الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمجموعات والأفراد الفقيرة والمهمشة، بمن فيهم أولئك المهمشين على أساس هويتهم الثقافية، يجعلهم عرضة للعنف، بما في ذلك التعذيب والمعاملة القاسية والمعاملة اللاإنسانية والمهينة وكما ما يترتب عنها."

ثمة فئات مُحددة من الجماعات في لبنان مُعرضة لمخاطر التعذيب (اللاجئون، العمال المهاجرون، الأشخاص المتاجر بهم، المثليين وبعض الصحفيين)، وذلك بسبب شيوع الإقصاء الثقافي والاجتماعي والسياسي فضلاً عن التمييز الذي تواجهه؛ كما يعاني المُتشددون الإسلاميون والأفراد المشتبه في تعاونهم مع إسرائيل مخاطر التعذيب نظراً إلى اعتبارهم يشكلون خطراً على الأمن القومي.

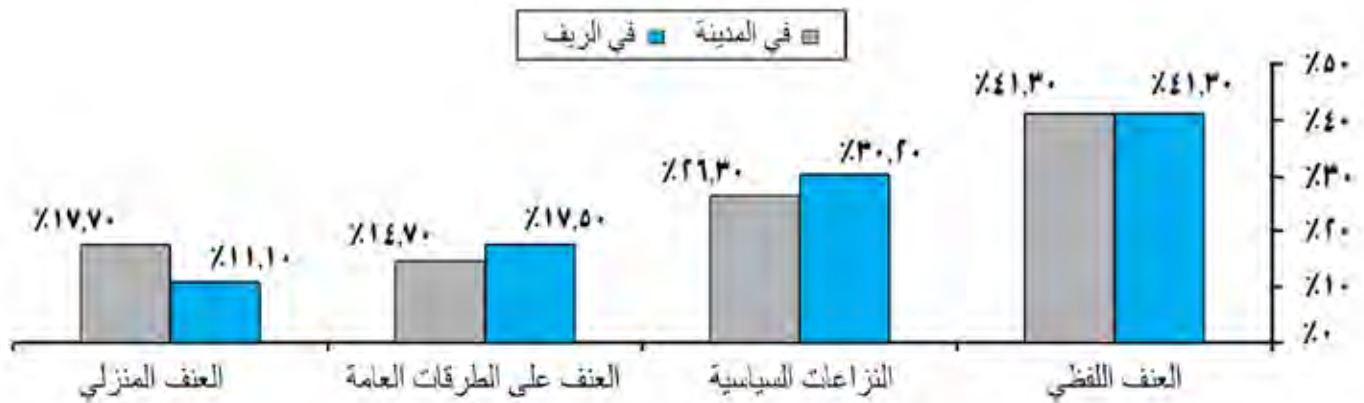
يساعد تبرير التعذيب كوسيلة للحماية ضد التهديدات لأمنها القومي على إضفاء صفة الشرعية على هذه الممارسات وتقبلها مما يساهم في إضعاف القيود الأخلاقية ضد ممارسة التعذيب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ثالثاً: العنف في لبنان

يثير تعريف مصطلحي التعذيب والعنف الجدل في لبنان، إذ واجه بعض الخبراء الصعوبة خلال مقابلاتهم في شرح الفرق بين العنف والتعذيب، حيث أشار البعض للتعذيب على أنه العنف الذي تمارسه السلطات، ويرى البعض الآخر التعذيب على أنه عنف مُمنهج ومُستمر؛ استشهد الذين شملهم المسح والمُلمون بحقوق الإنسان بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) واتفاقية مناهضة التعذيب (CAT).

ويعتقد بعض الخبراء أن التعذيب مُتعمد وله غرض محدد في حين أن العنف قد يكون ردّ فعل غير مخطط له. المجبيون على الاستقصاء عرفوا التعذيب بوصفه عملاً من أعمال العنف من جانب السلطة (القانونية أو الأمر الواقع) بشكل رئيسي في السجون ومراكز الاعتقال.

أ- مظاهر العنف السياسي:



١- النزاعات السياسية والمذهبية

عانى لبنان من انعدام الأمن السياسي الدائم على مدى العقود الخمسة الماضية. وعرقل هذا الأمر إرساء التوازن السياسي في لبنان وخرب عملية بناء الدولة. لا تجمع الدوائر الانتخابية اللبنانية رؤية واحدة لبلدها؛ فلديها أولويات مختلفة وجداول أعمال سياسية مختلفة. عانت المؤسسات الدستورية من جدول الأعمال السياسية الشخصية والشواغر ونزع الشرعية المتبادلة على مدى فترات مختلفة منذ عام ١٩٩١؛ كما أنهكتها وأثبّطت عزيمتها أحداث ٢٠٠٥ وتبعاتها. تُشكّل الاضطرابات السياسية، بما في ذلك الاغتيالات السياسية والتفجيرات المتكررة والاشتباكات العنيفة بين الأطراف المختلفة، تهديدات خطيرة على حياة كل مواطن مما أدى إلى ضعف الثقة في مؤسسات الدولة وسيادة القانون.

وينتشر العنف السياسي بين الجماعات السياسية / المذهبية المختلفة، مع تشرذم المذاهب في تكتلات سياسية، وتقليل صوت أعضاء المذهب المعين. (هناك توجه بأن يؤيد معظم الشيعة حزب الله وحركة أمل، وكذلك معظم السنة تيار المستقبل؛ وهذا ينطبق أيضاً على معظم المسيحيين المؤيدين

إمّا لتيار الوطني الحر، أو القوات اللبنانية وحزب الكتائب). وعلاوة على ذلك، تحافظ القيادات الطائفية على علاقات مع القوى الإقليمية لاستخدامها في سعيها ضد الطوائف الأخرى.

أدى التوتر الطائفي والاشتباكات المتكررة، مقروناً بضعف إنفاذ القانون ومحدودية قدرة قوى الأمن الرسمية للحفاظ على النظام إلى انتشار الأسلحة الفردية بين الجماعات المدنية في مناطق مختلفة. وأدى هذا بدوره إلى استخدام الأسلحة في التعامل مع الخلافات الشخصية بين المواطنين من مختلف الانتماءات السياسية / المذهبية، مما أدى إلى وقوع ضحايا؛ يعرّض هذا الأمر أمن المواطنين اللبنانيين للخطر. وتضيف هذه المسألة إلى الانتهاكات الشديدة للأمن البشري في لبنان.

٢- الأيديولوجيات العنيفة وخطاب الكراهية

تتبع معظم الأحزاب السياسية في لبنان من الأيديولوجيات العنيفة؛ فهي تُمدد استخدام القوة لتحقيق أهداف سياسية وتعتبر الموت من أجل القضية مقدساً و حافظت على مستوى عالٍ من التسلح. تعمل الأحزاب السياسية اللبنانية بإصرار على تجنيد المناصرين الشباب وتستخدم التلقين المذهبي، كما يُشارك هؤلاء المناصرون في المسيرات شبه العسكرية (HCC ٢٠٠٤؛ PPM ٢٠٠٨) ولكن لا أدلة قوية تثبت إشراك هؤلاء الشباب في التدريب العسكري.*

يستخدم قادة الجماعات الطائفية أو السياسية، الخطاب السياسي العنيف، كلمات تحقير وعبارات تهديد، تهجمات شخصية للتحريض على الكراهية بين مؤيديهم بصورة الآخر على أنه مصدر كل الشرور. وبالتالي حرضوا على العنف ضد الآخر مما أدى إلى أعمال مختلفة مثل حرق الصور واللافتات وتخريب الممتلكات.

وتلت ذلك اتهامات لا أساس لها لجرائم يعاقب عليها القانون، مثل السرقة واستغلال المناصب العامة والرشوة والاختلاس واتهامات الخيانة والتآمر والتجسس. تشكل هذه الاتهامات خطراً على الشخص المعني أو المجموعة المعنية وتُبيح إنزال العقوبة بدون اللجوء إلى الإجراءات القانونية.

بلغ معدل الخطاب العنيف والداعي للكراهية أعلى نسبة له (٣٥,٤٢٪) بين من شملهم الاستطلاع حول أبرز أشكال العنف، مع معدل شدة العنف الذي بلغ ٤,٢٩ (على مقياس من ١ لاعنف إلى ٥ عنيف جداً) بالمقارنة مع ١,٢٠٪ معدل "عنف الحرب".

وأدت الحرب على الإرهاب إلى تفاقم استعمال التعذيب ضد أفراد من مجموعات تعتبر إسلامية راديكالية مثل معنقلي فتح الإسلام الذين تعرضوا للتعذيب الشديد عندما اعتقلوا من قبل الجيش اللبناني اعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

٣- الأمن البشري^٦

الاضطرابات السياسية، التحيز السياسي لبعض وحدات قوات الأمن، وعدم قدرة القوى الأمنية اللبنانية

* زار الممثل الخاص للأمين العام بشأن الأطفال والصراع المسلح في لبنان في شهر نيسان ٢٠٠٧، وأفاد أن هناك فقط "ثمة أدلة" عن علاقة بين الاجنحة العسكرية لبعض الأحزاب السياسية والأطفال. لكنه حذر من "اندلاع العنف الطائفي في المناخ السياسي الحالي في لبنان، وقد ينجر الأطفال والشباب بسهولة إليه". تقرير الأمم المتحدة، زيارة الممثل الخاص بالأطفال والصراعات المسلحة إلى الشرق الأوسط، ٢٠٠٩-٩ أبريل ٢٠٠٧

^٦ تعرف لجنة الأمن البشري "الأمن البشري" على أنه: "للحماية الحيوية الأساسية لجميع الأرواح البشرية في السبل التي تحسن حريات الإنسان وتعززها. يعني "الأمن البشري" حماية الحريات الأساسية - الحريات التي هي جوهر الحياة. وهو يعني أيضاً حماية الناس من التهديدات الحرجة (الشديدة) وانتشارها (على نطاق واسع) ومواقفها. يعني هذا استخدام العمليات التي تعتمد على القوة الشعبية وعلى تطلعاتها. وهو ما يعني أيضاً إيجاد النظم السياسية، الاجتماعية، البيئية، الاقتصادية، العسكرية والثقافية التي تؤمن للناس معاً الأساسيات لكسب الرزق والبقاء والكرامة.

على الحفاظ على السيطرة في مناطق معينة من البلاد التي تسيطر عليها قوى الأمر الواقع اللبنانية وغير اللبنانية، تضعف سلطةً وفاعلية قوى الأمن على الحفاظ على النظام وإنفاذ القانون والحفاظ على حقوق المواطنين وممتلكاتهم ، وبالتالي تنتشط الجريمة المنظمة وتزدهر أنشطة العصابات ، تنتشر الأسلحة الفردية^٧ وتعرض حياة المواطنين وأمنهم يومياً للخطر.

٤- النتائج الإحصائية والتحليل

خلال العام ٢٠٠٩ حصل لبنان مجموع ٩٠,٩ نقطة على ١٢٠ (الرقم ١٢٠ يدل على بلد فاشل كلياً) حسب مؤشر الدول الفاشلة^٨ واحتل المرتبة ٣٤، كما سجل ٧,٣ على ١٠ في ما خص نزاع الشرعية عن الدولة ، وسجل ٨,٩ على ١٠ أيضاً في ما خص فشل الأجهزة الأمنية وبالتالي يفترق لبنان لإنفاذ القانون المناسب.

في الاستطلاع يحتل "العنف السياسي" ٢٣,١٣ ٪ من إجابات الشعب عندما يسأل عن العنف. وذكر ٢٦,٢٧ ٪ أنهم يعرفون شخصاً واحداً على الأقل تعرض للضرب من قبل الأجهزة الأمنية اللبنانية الرسمية (٦٥ ٪ من الإجابات) أو من قبل أجهزة أمن الأمر الواقع (٣٥ ٪).^٩ يعتبر ٩٤,٩٤ ٪ من أفراد العينة أن العنف يمثل مشكلة خطيرة في لبنان وأنه ينبغي اعتباره جريمة في نظر القانون (٩٣,٠٢ ٪).

أشارت العينة على مقياس (١-٥) بأنها ضد "التربية الأيديولوجية للأطفال" (١,٠٩ على ٥)، كما أنها ضد "خطاب العنف والتحريض" (١,٠٩)، ضد "إتباع الزعيم السياسي الذي يعتمد الخطاب العنيف والصاخب" (١,٢٢). في إجابات أخرى، قال ٧٥,٤٢ ٪ من الذين شملهم الاستطلاع أن الخطاب السياسي السلمي يؤثر إيجاباً في إختيارهم الزعيم السياسي ، ويتأثر ٥٥,٩٠ ٪ من جراء الخطاب العنيف.

من ناحية أخرى أشار ٣٤,٢٢ ٪ من الناس أن خطاب العنف لا يؤثر على قرارهم في اتباع زعيم سياسي، في حين أشار ٩,٨٨ ٪ إلى تأثرهم بشكل إيجابي^{١٠}.

تتناقض الإجابات المذكورة أعلاه مع الممارسة السياسية السائدة في لبنان، والفصل السياسي الحاد بين المعسكرات السياسية المختلفة.

إذ من السهل الملاحظة أن القادة السياسيين ذوي الشعبية الكبيرة يستعملون خطاباً عنيفاً في خطاباتهم السياسية. ومع ذلك، تبين الإجابات ميل اللبنانيين إلى رفض العنف السياسي (أخلاقياً)، واستخدام اللغة السياسية الصحيحة حين يعبرون عن أفكارهم، أو القبول ببساطة بالخطاب العنيف والإيديولوجية العنيفة على أنهما جزء من الخطاب اليومي. وهذا يجعل من محاولة لقياس أبعاد أخرى من العنف في المجتمع مشوهة وغير دقيقة.

^٧ اعترف ما يقرب من ١٧ ٪ من المستجوبين امتلاك سلاح في المنزل ، أسلحة الصيد في الغالب (٧٥ ٪)، ولكن أيضاً أسلحة عسكرية من أنواع مختلفة (٢٥ ٪). بين أولئك الذين اعترفوا بامتلاك الأسلحة، كان الرجال أكثر بشكل ملحوظ (٢٤ ٪ من الرجال و ٩,٥ ٪ من النساء). ولكن عند النظر في التوزيع الطائفي، كانت النسبة هي الأدنى عند الشيعة (٥,٨ ٪) مما يدل على أن الإجابات في هذه القضية حساسة ولا تعكس الواقع بالضرورة.

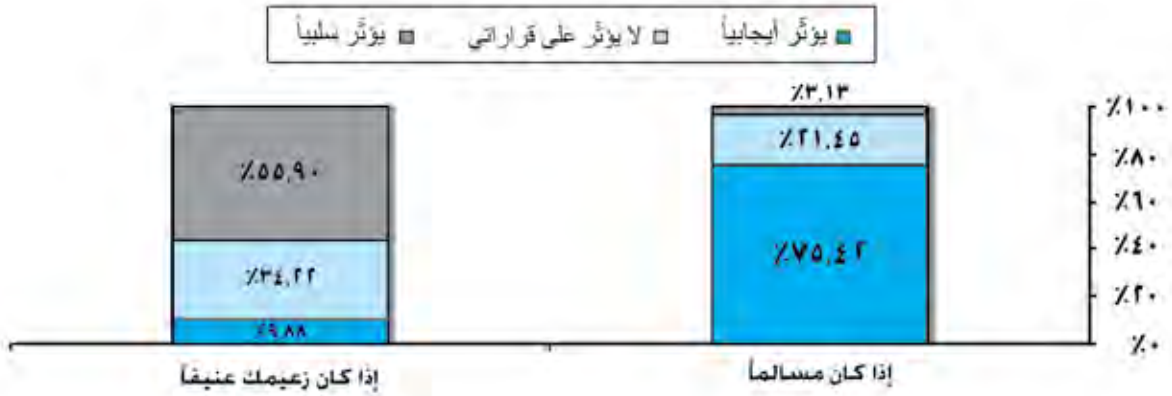
^٨ http://www.foreignpolicy.com/articles/2010/06/21/2010_failed_states_index_interactive_map_and_rankings

^٩ وكانت نسبة السنة والمسيحيين الذين أجابوا أنهم يعرفون شخصاً عانى من الضرب ٣١ و ٣٢ ٪ في حين كانت نسبة الشيعة ١٩ ٪ والدروز ١٠ ٪ فقط. تعلق النسبة أيضاً بكثير في المتن ٤٢ ٪، ٣٦,٥ ٪ في الشمال وبعيداً ٣٢ ٪ في حين أنها تنخفض إلى أقل من ٢٧ ٪ في المناطق الأخرى.

^{١٠} أظهرت الفئة العمرية ١٦-١٨ أعلى نسبة من الذي يتأثرون بإيجابية من خطاب العنف. بين المناطق، أظهرت كسروان/جبليل والجنوب أعلى نسبة ١٨ ٪ و ١٧ ٪ وأظهرت بيروت النسبة الأدنى ٥,٥٠ ٪. ١١ ٪ يتأثرون في المناطق الحضرية في حين تتدنى النسبة إلى ٣ ٪ فقط في المناطق الريفية. من ناحية أخرى يتأثر السنة سلباً من الخطابات العنيفة مع ٦٥ ٪ مقابل ٥٩ ٪ للشيعة و ٥٠ ٪ للمسيحيين والدروز.

عندما تكون الحياة في خطر والعنف السياسي هو السائد تبدو الجرائم الأصغر والمظالم والتعديت عديمة الأهمية في الاستقرار العام والأمن في المجتمع. يصبح العنف مقبولاً أكثر ويُمارس كجزء لا يتجزأ من دينامية الحياة. ويصبح التعذيب نفسه أو على الأقل بعض أشكاله مقبولاً كأداة لجلب بعض المجرمين إلى العدالة والانتقام من الخصم أو إرساء الاستقرار والسيطرة "الوهميين"^{١١}.

هل يؤثر كون زعيمك عنيفاً أو سلمياً على خيارك في اتباعه؟



ب- مظاهر العنف الاجتماعي

العنف في لبنان هو قيمة اجتماعية وثقافية ؛ ينتشر على نطاق واسع في أنحاء شتى من مظاهر حياة اللبنانيين الاجتماعية والثقافية.

١- العنف الأسري

ما زالت العائلة تُمثل الوحدة الرئيسية في المجتمع على الرغم من التحديات المتزايدة التي تواجهها. ولا تزال تملك الأسرة تأثيراً محورياً في حالة أفرادها النفسية والاجتماعية وتعزيز العلاقات بينهم.

تعاني الأسر من العنف بين الزوجين (مع وتيرة أعلى من العنف الذي يتسبب به الذكور ضد الإناث)، نحو الأطفال وبين الأطفال وعنف الأطفال تجاه والديهم.

توضح الدكتورة ميرنا مذوق، خبيرة في علم الاجتماع -- (جامعة الروح القدس الكسليك)، أن الأسرة والمدرسة هما الأداة التعليمية الأساسية التي تشكل فهم الفرد للسلطة والتفاعل معها، والتعامل معها. ما زال مجتمعنا منغلقاً ويتجنب الانفتاح وبالتالي (والكلام للدكتورة مذوق) لا يزال الإبلاغ عن العنف داخل الأسرة محدوداً جداً. وتؤكد ذلك السيدة "زويا روحانا"، من منظمة "كفى"، وتقول إن التبليغ يحصل فقط في حالات العنف الشديد.

^{١١} في الاستبيان اعتبر ٦٠,٢٤٪ من المستجوبين أن قوات الأمن تسيء استعمال السلطة لا سيما من خلال عدم احترام المعتقلين (٤٢,٤٪)، والعقاب البدني والضرب (٣٥,٦٪)، والاحتجاز لفترات طويلة (١٢٪)، ولكن ومن جهة أخرى تعلم نسبة قليلة منهم (٦٠٪) بهذه المشكلة أو تشارك في العمل المدني لتغيير الوضع أو العمل على مساءلة أولئك الذي يرتكبون التعذيب.

تحدث السيدة "جويس كوكباني" من جمعية "حماية"، عن إفتقار الأهل والمعلمين إلى مهارات التدريس غير العنيف وأساليبه. وبالتالي يشعرون بأنهم مجبرون على استخدام العنف (السبيل الوحيد الذي يتقنون) لفرض سلطتهم.. ضرب الأطفال هو جزء طبيعي لا يتجزأ من تربيتهم. من ناحية أخرى، يشجع الكثير من الآباء أطفالهم على استخدام العنف كوسيلة للدفاع عن أنفسهم، وفقاً للسيدة كوكباني، وبالتالي يميلون إلى الدفاع عن أعمال العنف التي يرتكبها أطفالهم (ضرب أطفال آخرين / إيذاءهم). علاوة على ذلك، وبسبب تأثير الحرب على الأطفال أصبحت المسدسات والبنادق من ألعابهم المفضلة وقتل الشرير من ألعابهم الافتراضية المفضلة، وكلها على رأس قائمة "الألعاب الترفيهية" الخاصة بهم. Maksud & Aber (1996).

تعاني أعداد أكبر من الأطفال في سوق العمل أو الشوارع من أنواع مختلفة من سوء المعاملة والاستغلال والعنف (HCC 2004; HCC 2006; HCC 2008; MOJ 2008; Usta et al 2008)

تعاني النساء من العنف المنزلي مع بعض حالات القتل الخطأ أو المتعمد. جريمة الشرف لا تزال عامل استرضاء؛ ما يزال الزواج القسري (في سن مبكرة)، والاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي من القضايا الحاضرة بقوة ضمن المجتمع (بيضون ٢٠٠٩ و ٢٠١٠). تقول السيدة روحانا إن الإحصاءات عن العنف ضد المرأة لا تظهر أي فروق ذات دلالة إحصائية بين الطوائف أو المناطق أو الطبقات الاجتماعية، حيث أصبحت قيمة ثقافية واجتماعية مكرسة.

لا تزال التشريعات المتعلقة بالعنف المنزلي لينة جداً فيما يتعلق بالأطفال^{١٢} وغير موجودة فيما يتعلق بالمرأة^{١٣}. يُعتبر تمرير القانون ٤٢٢ عام ٢٠٠٢ خطوة إيجابية نحو توفير الحماية للأطفال المعرضين للخطر، والأحداث الذين هم في نزاع مع القانون بشكل خاص. ومع ذلك، فإن هذا القانون لا يوفر تدابير وقائية ولا يُجرّم العنف ضد الأطفال. تقول السيدة روحانا أن القوانين اللبنانية، علمانية كانت أم دينية، تفرض سيادة الرجل على المرأة في الزواج والطلاق (حطب ٢٠٠٨؛ بيضون ٢٠٠٩). تجعل القوانين اللينة، العنف وممارساته جائزين وبدون عقاب وتزيد من تواترهما.

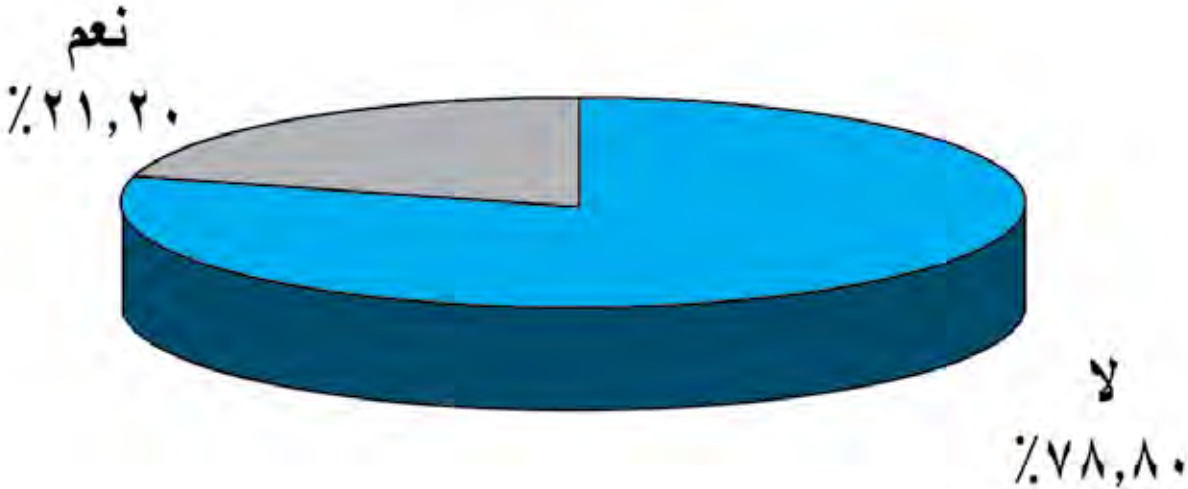
تشير السيدة أبو سمرة، من وزارة العدل، قسم الأحداث، إلى أنه على الرغم من بعض التحسينات والتعديلات في النظام القضائي، لم يُراعَ وحتى اليوم تأمين قضاة متخصصين في قضايا الأطفال والنساء أو قضايا الأسرة في التعيين القضائي.

وأضافت أن وزارة العدل تعمل على توفير بديل لعقوبة الجانحين من شأنه أن يُؤثر جذرياً على الطبيعة الإصلاحية لعقوبة السجن للأطفال، وتجنّبهم السجن وبالتالي تعرضهم للعنف والتعذيب.

^{١٢} يقبل القانون الحالي الإجراءات التصحيحية "التي تتفق مع العرف الشعبي" من دون أي إضافات أخرى حول ما قد يعنيه هذا. بالتأكيد قد تختلف الأعراف الشعبية من منطقة إلى أخرى، وبالتالي تجعل الناس لا متساوين أمام القانون.

^{١٣} تم تمرير مشروع القانون في مجلس الوزراء سنة ٢٠١٠ بعد وقت طويل من الدعوة والضغط من قبل ائتلاف من المنظمات غير الحكومية NGOs، ولا يزال تنتظر موافقة البرلمان ليصبح قانوناً سارياً. عنوان مشروع القانون "العنف الأسري" ولكنه في الواقع يتناول أساساً العنف ضد المرأة مما جعله عرضة للانتقادات، لأنه أهمل قضية الاعتداء على الذكور والأطفال.

هل تؤيد اللجوء إلى العنف في تربية الأطفال؟



٢- العنف الجسدي :

العنف الجسدي في المدارس مثل الضرب والمضايقة الجسدية ما زال قائماً بسبب التقصير في تطبيق القرار الصادر عن وزارة التربية والتعليم العالي والذي يحظر هذه الأنواع من العنف. على الرغم من المبادرات والإصلاحات، يطبق النظام التعليمي اللبناني النهج الأبوي، يُعزز القدرة التنافسية، ويفرض الميل إلى التلقين من قبل الأساتذة؛ يفتقر النظام إلى التجريب، التفكير النقدي والإبداع. يبقى المعلمون رمز السلطة الذي نادراً ما يخطئ ويمارس السيطرة الكاملة على الصف المدرسي.

٣- العمال المهاجرون

يتعرض العمال المهاجرون لانتهاكات خطيرة لحقوقهم، بالإضافة إلى ضعف حماية القانون لهم؛ علاوة على ذلك، فإنهم لا يحظون بالإقامة المشروعة: احتجاز جواز السفر، والقيود المفروضة على حركتهم؛ العنف اللفظي والبدني والعاطفي؛ سوء ظروف العمل بما في ذلك ساعات العمل الطويلة، والحرمان من التأمين الصحي والعلاج الطبي والراحة والسكن الرديء، والاستغلال الجنسي بما في ذلك الاغتصاب وسوء المعاملة. يعاني العمال المهاجرون أيضاً من التّحيز، فهم "المشتبه بهم الرئيسيون" في أي جريمة تُرتكب في المنطقة التي يعيشون فيها وغالباً ما يكونون عرضةً للتعدي على أساس هذا الاتهام.

قليلة جداً هي آليات التطبيق التي تطالب صاحب العمل باحترام حقوق العمال أو التي تحافظ على حقوق الطرفين في حال انتهاك الاتفاق من قبل أي منهم، ويترك القانون للأفراد معالجة المسائل بالطريقة التي يرونها مناسبة^{١٤}.

^{١٤} يلقي مقالان الضوء على الوضع المعقد في لبنان ولكن من جانبيين مُتقابلين. كتبت المقال الأول صحافية الترفيه البارزة السيدة نضال الأحمدية عن خادمة هربت من البيت وتركت طفل العائلة ذا السنة الواحدة ونصف السنة بدون مراقبة لعدة ساعات. وعندما عاد أهل وجدوا الطفل في حالة سيئة. عنونت السيدة أحمدية مقالها المثل العربي القديم "لا تشتر العبد إلا والعصا معه فإن العبيد لأنجاس مناكيد"، وبالعبء كانت تشير إلى عاملات المنازل. يحتوي المقال على جميع أنواع الشتائم والإذلال والإهانة مثل الكذابين، الكلاب، القتلة، الشريرين، المجرمين، الأغبياء، الجاهلين، الإرهابيين (الأحمدية، ٢٠١٠). قدم المقال الثاني الجانب الآخر من الوضع. نُشر في مجلة "Jeune Afrique". يتحدث المقال عن مئات النساء من مدغشقر وبلدان أفريقية أخرى تعمل في ظروف غير إنسانية في لبنان؛ تعود بعضهن إلى بلدنهن مجنوناً أحياناً، متعرضات لأذى نفسي أو جسدي، أو حتى جثثاً هامدة (Carayol 2010).

عندما تعتقل السلطات أحد المهاجرين غير القانونيين، فهي ترتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وذلك وفقاً للتقارير في وسائل الإعلام العالمية والمحلية ومنظمات حقوق الإنسان^{١٥}. تذكّر التقارير حالات الاعتقال التعسفي والاحتجاز لفترات تفوق فترات الحكم، الاحتجاز دون محاكمة، ظروف الاعتقال غير الإنسانية والعنف والتعذيب خلال الاستجواب وغيرها. "إن تدخل بعض الجمعيات في هذه القضايا أظهرها وبلغ عنها وبالتالي عرض الأشخاص المسؤولين عنها للمساءلة" كما أكدت السيدة شهيدا من مركز كاريتاس لبنان للمهاجرين.

وأبرزت السيدة شهيدا أن هذه الجهود ستثمر قريباً وتصحح الوضع القائم، خاصة بعدما حكمت محكمة ضد صاحب العمل ووكيله في إحدى القضايا. يتم اليوم تطوير قانون جديد مع الأخذ بعين الاعتبار العديد من المشاكل المذكورة أعلاه إيجاد آلية للشكوة والتبليغ من أي اعتداء يتعرض له العمال المهاجرون.

ينتشر الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي على نطاق واسع، حيث يتم تهريب النساء إلى لبنان كفنانات أو راقصات ويتم بالتالي استغلالهن جنسياً. كما تُستغل جنسياً أيضاً بعض النساء والأطفال من عائلات اللاجئين بشكل قسري. (MOJ 2008, pp.40-41). تشير تقارير أخرى إلى مشكلة الاتجار بالأطفال اللبنانيين داخل لبنان للمأرب نفسها^{١٦}.

هذه المجموعات الآنفة الذكر مُعرضة أكثر التعذيب عندما تتعامل مع السلطات، وذلك بسبب ضعف حماية القانون لها، والتمييز ضدها، وإفلات أصحاب العمل اللبنانيين من العقاب.

٤- العنف الاقتصادي:

يعتمد لبنان نظام الاقتصاد الحر الذي يشجع المبادرة الفردية والاستثمار. يتميز الاقتصاد اللبناني بعد الحرب باتساع الفجوة الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء، ارتفاع معدلات البطالة، انخفاض القوة الشرائية لذوي الدخل المحدود؛ هجرة الأدمغة، حيث يبحث معظم المتعلمين عن العمل خارج لبنان ويختارون الهجرة؛ التخطيط الاقتصادي الضعيف؛ يتأرجح الدين العام ١٠٠ بين ١٤٠٪ و ٢٠٠٪ من الناتج القومي الإجمالي؛ يترافق كل هذا مع تقديرات اجتماعية سيئة للغاية (الضمان الاجتماعي، التعليم والاستشفاء، والتقاعد، والنقل العام، الخ...)، ارتفاع مستويات الفساد الحكومي، انتشار الرشوة والمحسوبية. تركزت أعمال إعادة تأهيل البنى التحتية الغير متوازنة وإعادة الاعمار في مناطق معينة وحرمت بالتالي من الخدمات الأساسية. مناطق أخرى. علاوة على ذلك، تسبب النظام الضريبي المعتمد بعد الحرب في إضعاف القطاعات الإنتاجية الاقتصادية لرفع مستوى قطاعي الخدمات والسياحة.

^{١٥} الحالة الأخيرة المتعلقة بعدد من السودانيين كانوا يحتفلون بحدث ثقافي وباستمرار الاحتجاز التعسفي للكثيرين منهم في انتظار المحاكمة والترحيل. أصريت ناشطة سودانية في مجال حقوق الإنسان عن الطعام لتطالب باحترام المهاجرين، الإسراع في المحاكمات، تسليم المحكومين وإنشاء لجنة تهتم بالمهاجرين وبأوضاعهم (Berjawi ٢٠١٠). مقال آخر في جريدة السفير (الحسيني، ٢٠١٠) عكس حالة المهاجرين القابعين في سجن زحلة بدون محاكمة أو ترحيل على الرغم من أن بعضهم وفر الأموال اللازمة للسفر.

^{١٦} ALEF (مشروع الاتجار بالأطفال بغرض الاستغلال الجنسي ٢٠٠٩-٢٠١١).

ونتيجة لذلك تزداد مناطق الفقر الشديد في جميع أنحاء ضواحي المدن، وفي مخيمات اللاجئين. ويدفع الفقر الناس إلى اللجوء إلى النشاطات غير المشروعة مثل الجريمة والمخدرات والاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر والاتجار غير المشروع.

ثمة مصطلح رئيسي آخر وهو الحرمان الاقتصادي وعدم المساواة. تُظهر دراسة قامت بها المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (OMCT)، عن جذور العنف والواقع اللبناني، وجود صلة واضحة بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعنف. ينبغي أن يكون لهذا تأثير كبير على واضعي السياسات لدفعهم إلى العمل من أجل المساواة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمعالجة مستويات العنف وإحداث التغيير المنشود.

٥- العنف بين الأفراد

يستخدم الأفراد في لبنان مختلف أشكال العنف في التعامل مع الحوادث اليومية وعلى حل النزاعات التي يواجهونها؛ يواجهون أيضاً وبشكل مواز العنف الذي لا مفر منه نظراً لغياب النظام الذي يحدد كيفية التعامل مع هذه الصراعات على أساس العدالة والجدارة، وبدون معاملة تفضيلية أو تمييز. وبالتالي، ممكن أن يتطور أي تضارب في المصالح بسهولة ويتحول إلى اشتباك عنيف يحوي جميع أنواع العنف؛ المادي، المعنوي، واللفظي، وحتى الأسلحة في بعض الأحيان. هذا هو رد فعل نفسي طبيعي للشخص الذي يشعر بالعجز، أو العزل أو يفتقر إلى الحماية.

(Interview Dr. Gerbaa; Macksoud & Aber 1986; Staub 2003; Langdren 2005)

٦- النتائج الإحصائية وتحليلها:

وأظهر الاستبيان أن العنف المنزلي يأتي في المقام الأول (٢٢,١٤٪) للمستجيبين عندما يُذكر العنف. تأتي الإجابات مُقسمة حسب الجنس: ٢٣,٨٠٪ من النساء فقط مقابل ١٠,٤٠٪ من إجابات الرجال.

على مقياس من ١-٥ من مدى عنف العلاقات بين الزوجين، مع الأطفال وداخل الأسرة، كانت النتائج كالتالي: معدل الرجال ٣,١١ (الزوجين) ٢,٨٣ (الأطفال) و ٢,٦٨ (الأسرة) بينما يأتي معدل النساء مرتفعاً مرة أخرى إذ بلغ ٣,٥٧، ٣,١٢ و ٣,١٤ على التوالي. تختلف الإجابات أيضاً إلى حد كبير إذا نظرنا إلى طائفة المُجيبين؛ يأتي الدروز في المرتبة الأولى ويعتبرون هذه العلاقات هي الأعنف (٣,٨٧، ٣,٤٣ و ٣,٢٧) ثم يأتي المسيحيون، ثم السنة وأخيراً الشيعة الذي يعتبرونها الأقل عنفاً (٣,١١، ٢,٧ و ٢,٧٦).

يُظهر الاستبيان أيضاً أن ضرب الأطفال أمر شائع جداً، حيث يستخدم ٢,٢١٪ من الأهل العنف في تربية أطفالهم، ١٤,٧٧٪ يستخدمون "الصراخ والتهديد"، ٩,٠٩٪ استخدام "الحجز في المنزل"، ٥,٦٨٪ "الضرب" ويستخدم ٣,٤١٪ "الحرمان من وقت اللعب" و "الحرمان من النزهات أو من الخروج من المنزل"، "الحرمان من مصروف الجيب"^{١٧}؛ لا تعتبر المعايير الدولية لحماية الأطفال هذه "الحرمانات الثلاثة الأخير المذكورة اعلاه" عنيفة، بل تدخل ضمن "الطاعة".

^{١٧} تجدر الإشارة هنا إلى أنه وفقاً للاستبيان وعلى عكس الاعتقاد السائد، أعطى سكان المناطق الريفية نسبة أقل بكثير (٩,٥٠٪) من المناطق الحضرية (٢٣,٨٠٪) في الموافقة على استخدام القوة في تربية الأطفال. قد يكون ذلك إشارة إلى إختلاف مفهوم "استخدام القوة"، خاصة إذا كنا نرى في الأمثلة المفصلة أفعالاً ليست بالضرورة عنيفة لكن سكان المدن يعتبرونها كذلك.

حسب الإستطلاع، يقبل فقط ٣,٨٦٪ من المجيبين، التأييد غير المبرر لعمال المنازل، ويقبل ٤١,٦٩٪ العقوبة المبررة طالما أنها لفظية فقط، ولا تشمل العنف الجسدي. على مسار مواز، وافق ١٤,٧٪ على القمع العرضي للعمال الأجانب، ويعتقد ٣,١٣٪ بوجود قمع العمال الأجانب ولكن بدون استعمال القوة. (١,٣٦ فقط على مقياس من ١-٥)

في ما خص أشكال العنف في العلاقات الشخصية، يأتي "العنف على الطريق" المقام الأول ١٣,٠١٪ من المُستطلعين (المرتبة الرابعة للإجابة الأكثر تردداً). يعتبر اللبنانيون القيادة "عمل عنيف جداً" (٤,٧٨ على مقياس ١-٥) كما أظهروا "أشد الإنزعاج" من قبل السائقين ومشاكساتهم (٤,٤٢). من ناحية أخرى أجاب ٥٩,٧٦٪ أنهم لن يردوا على الجدل مع سائق آخر بل يكتفون بالـ "متابعة السير كأن شيئاً لم يكن" بينما يعتمد ٧,٢٣٪ "الرد بشدة"، ٦,٠٢٪ "يدافعون عن أنفسهم باستخدام القوة"، و أعلن ٣,٦١٪ استعدادهم "للقتال مع الآخر معتبرين الأمر مسألة شرف". لا تختلف النتائج والإجابات حسب الأعمار، الدين، المنطقة، ومستوى التعليم. بل تختلف قليلاً إذا أخذنا بعين الاعتبار الجنس؛ تبدو النساء مسالمة أكثر من الرجال. أجابت ٦٨,١٠٪ "متابعة السير كأن شيئاً لم يكن" مقابل ٥٦,٩٪ لرجال المُستطلعين؛ و ٣,٨٪ مقارنة بـ ٨,٣٪ للرجال الذي أبدوا استعدادهم استخدام القوة.

أجاب ٥٨٪ من المستطلعين حول رد فعلهم إلى الإساءة اللفظية في الشارع انهم "يتابعون السير ببساطة"؛ أجاب ٢٣,٣٧٪ أنهم يردون على الإساءة، وأبدى ١٤,٧٪ استعدادهم إلى القتال.. وأشار ما يقرب من ٤٠٪ أنهم تعرضوا لإساءات لفظية من قبل، وأشارت ٧٥٪ من الإناث أنها تجاهلته، مقابل ٤٨,٤٪ للرجال.

. أشار ٢٣,٧٪ من الرجال استعدادهم إلى استخدام العنف مقابل ٥٪ للإناث. أظهرت النتائج أهمية عامل الفئة العمرية إذ يُظهر ٢٣,٥٪ من الفئة العمرية بين ١٩-٣٤ سنة استعدادهم لاستخدام العنف بينما تنخفض هذه النسبة إلى أقل من ٨٪ للفئات العمرية ٣٥-٤٩ و ٥٠-٦٤ سنة.

حول رد الفعل تجاه تعرض ولدهم للضرب في المدرسة أتت الأجابات على النحو التالي:
أجاب ٤٥,٨١٪ أنه يبادرون إلى "الاتصال بالمدرسة لمعرفة حيثيات ما حصل" بينما أجاب ١٤,٦٦٪ أنهم "يحاولون معرفة ما حصل من أطفالهم ويتصرفون وفقاً لذلك". يرفض ١٤,٦٦٪ الضرب رفضاً تاماً ويبادرون إلى "الإدعاء على المدرسة والمعلمين". بينما "يحتج (١١,٢٦٪) ويطالبون بعقاب الفاعل كائناً من كان". وأخيراً أجابت نسبة ضئيلة (٦,٥٤٪) بأنها اعتمدت "عدم الرد أبداً" مع الاحترام الكامل لدور المدرسة في تربية أولادهم^{١٨}. من ناحية أخرى وعندما يأتي العنف من طالب آخر، أجاب ٤٦,٦٪ أنهم "يطلبون إدارة المدرسة بمعاقبة الفاعل"، ويبادر ٢٧,٤٩٪ إلى "الاتصال بأهل التلميذ" ويبادر ٥,٥٪ إلى "التدخل مباشرة لمعاقبة المعتدي". من جهة أخرى أجاب ٢٠,٤٢٪ بوجوب "عدم التدخل في العلاقات بين زملاء الدراسة"^{١٩}.

ينتشر العنف مع ضعف سيادة القانون، ضعف إنفاذ القانون بالإضافة إلى عدم كفاية القوانين لحماية حرية المواطنين والمهاجرين ومصالحهم.

^{١٨} وأظهرت تفاصيل الأجوبة أن الطائفة الشيعية هي الأكثر تقبلاً للعنف التربوي مع ١٦٪ "تقدر ما تقوم به المدرسة" في حين أن هذه النسبة تنخفض إلى أقل من ٦٪ في جميع الطوائف الأخرى. المسيحيون هم الأكثر معارضة لذلك ٢٠٪ على استعداد "لتوجيه اتهامات ضد المدرسة" بشكل ملحوظ وبعيدين عن الطوائف الأخرى.

^{١٩} يفضل ٢٦٪ من المسيحيين عدم التدخل في خلافات الأطفال بينما تصبح ١٢ و ١٩٪ للطوائف الأخرى.

تزيد الحالة السياسية العنف في المجتمع، إذ يميل الأفراد إلى تولي زمام الأمور بأيديهم، وإلى حل مشاكلهم بالوسائل التي يرونها مناسبة. ومن الأمثلة الواضحة على هذا المزيج القاتل هي الجريمة التي ارتكبها عدد كبير من المدنيين الغاضبين في قرية كترمايا، ضد المشتبه فيه لجريمة قتل في القرية ذاتها. عندما أحضر المتهم، في عهدة قوى الأمن الداخلي إلى مسرح الجريمة، هاجم القرويون الغاضبون المشتبه به وقتلوه وحققوا العدالة من خلال وسائل عنيفة، وذلك قبل الانتهاء من التحقيق في الجريمة، لا سيما أن المشتبه به كان في عهدة قوى الأمن. وتظهر حالة كترمايا مستوى العنف المجتمعي، وتكشف أيضاً سلوك قوى الأمن، ضعف الحماية للأفراد، ضعف إنفاذ القانون والتساهل تجاه العنف.

ج- مظاهر العنف الثقافي

هل العنف هو جزء من الثقافة والتقاليد في لبنان، أم أنه مرتبط بعوامل اجتماعية وسياسية وسنوات طويلة من الحرب الأهلية؟ هل كان قائماً وتفاعل مؤخراً أو أنه ظاهرة جديدة؟

أجمع الخبراء الذين التقيناهم على أن الخلفية الثقافية في لبنان تشمل بعض أشكال العنف القائم على تاريخ طويل من النزاعات، ومع ذلك يميل اللبنانيون إلى المصالحة عموماً وإلى نبذ العنف. أشاروا أيضاً إلى أن الاستخدام المفرط للعنف هو نتيجة الحرب وانعدام سيادة القانون في فترة ما بعد اتفاق الطائف. يقول الدكتور جرباقة مستشار وزير الشؤون الاجتماعية، أن العنف ليس جزءاً من ثقافتنا، لكنه ينتشر بكثرة بسبب ضعف سيادة القانون وعدم استقرار النظام السياسي. من جهة أخرى يشير الخبراء الآخرون، الدكتور عوض، الدكتور متري، الدكتور مذوق والدكتورة يونان إلى معاناة اللبنانيين وبسبب الحرب، أزمة في القيم والمفاهيم. حدد فريق البحث بعض مظاهر العنف الثقافي كالتالي:

١- العنف ضد الآخر (المختلف عنا)

للبنانيين سجل حافل بممارسة التمييز والعدوانية تجاه "الآخر" الغريب والمختلف عنهم

يشتهر اللبنانيون بالصورة النمطية والأحكام المسبقة عن الأجانب والعرب على نطاق واسع. وهكذا فالعامل في الدعارة هي الفتاة "الروسية" أو "الرومانية"، لأنه وفي السنوات الماضية العديد من النساء اللواتي تم الاتجار بهن لأغراض الاستغلال الجنسي لبنان أتت من بلدان معينة.

تستهدف القوالب النمطية أيضاً جميع الأجانب ذوي البشرة الداكنة أو المتحدثين من دول شرق آسيا والدول الأفريقية ويعتبرهم اللبناني "عمال منازل". جرت حوادث عديدة مع السياح، أو المسؤولين ذوي البشرة الداكنة الذين مُنعوا من ارتياد أحد المطاعم أو المنتجعات. صنفت العنصرية في لبنان الناس حسب بلدانهم، كما قالت السيدة شهداء، وهم بالتالي يدفعون أجراً أعلى للعمال الآتين من البلدان "ذات القيمة الأعلى".

يعاني الأشخاص ذوي الميول الجنسية المختلفة باستمرار من العدوانية والرفض. لا يزال الأشخاص المثليون (المثليات، المثليون جنسياً، ثنائيي الجنس أو المتحولون جنسياً) مرفوضين في المجتمع والأماكن العامة، على الرغم من التسامح النسبي المتزايد في بعض المجموعات الليبرالية.

عانى الأفراد من العنف المعنوي واللفظي، والجسدي من قبل الشرطة، فضلاً عن الأشخاص الذين قرروا "تقوميم سلوكهم" بأنفسهم^{٢٠}. تعرضوا أيضاً للعنف المهني في بعض الأحيان حيث طردوا من وظائفهم أو مُنعوا من الحصول على وظيفة معينة. أشار السيد قزي من جمعية "حلم" إلى أن الرفض الاجتماعي دفع الكثيرين إلى التستر على هويتهم الجنسية مُتخفين وراء حياة "طبيعية" والزواج من شريك من الجنس الآخر، وحتى إنجاب الأطفال متابعين في الوقت عينه حياتهم السرية.

٢- العنف في وسائل الإعلام^{٢١}

تنعكس مظاهر العنف السياسي والاجتماعي من خلال وسائل الإعلام المختلفة، في البرامج الإخبارية والسياسية؛ دون أن نغفل الاتجاه العالمي نحو المزيد من العنف والجنس في البرامج التلفزيونية والدراما والرسوم المتحركة.

تملك الفصائل السياسية الاعلام السياسي في لبنان وترعاه. وبالتالي تستخدمه كأداة في الاضطرابات السياسية؛ يقول وزير الاعلام الدكتور طارق متري أن السياسيين استخدموا وسائل الاعلام التابعة لهم للتعبيئة والتلاعب بعقول الناس وبردات فعلهم نحو اتجاه معين. تشير السيدة ريتا شرارة، من المجلس الوطني للإعلام، إلى تردد وسائل إعلام معينة في تغطية قضايا التعذيب ما لم يكن هناك هدف سياسي/رسالة وراء ذلك.

يُشير تقرير لجنة الاشراف على الحملة الانتخابية (SCEC)^{٢٢} إلى إزدياد التحريض على العنف، وزيادة التعبيئة، في أوقات التوترات السياسية والحملة الانتخابية.

لم يُدرج الإعلام الإلكتروني في عمل هذه اللجنة فاهتم بمتابعته مرصد مبادرة وسائل الاعلام اللبنانية المدنية (LEBCMI). سجلت هذه الأخيرة في تقريرها تعديلات على أخلاقيات الصحافة^{٢٣} خاصة من خلال رفض الآخر، رفض الحوار؛ بالإضافة إلى المبالغة وتشويه الصورة؛ الشتائم والكلمات المهينة؛ تصوير فئة معينة (سياسية أو طائفية) على أنها ضحية وتجريم الفئة الأخرى؛ القولية النمطية؛ وإضفاء الشرعية على استخدام العنف (LEBCMI 2009, pp. 4-5).

من جهة أخرى تمارس السلطات وقوى الأمر الواقع العنف على وسائل الإعلام لضمان المراقبة والمطابقة وذلك من خلال الرقابة وسلطة المال، والتهديدات. عانى الصحافيون من التهديد، الإهانة، الابتزاز، الضرب والقتل في مناسبات عدة ومن الفصائل السياسية المختلفة. اديننت بعض محطات التلفزيون والراديو والصحف سياسياً، أو تم الاعتداء عليها وبعضها أُغلق.

^{٢٠} ناقشت دراسة (يعقوب، هـ ٢٠٠٩) المادة ٥٣٤ من القانون الجنائي، وتصف كيف تم استغلال هذه المادة الغامضة على أيدي قوات الأمن، وكيف تم تطبيقها بصرامة على المثليين جنسياً وكيف قامت هذه القوات بنفسها الدور الإصلاحي (على غير حق). بيان صحفي آخر من جمعية "حلم" (٢٠١٠) علق على حادث وقع مؤخراً في منطقة الأشرفيية في بيروت (منطقة معروفة بانفتاحها وبيئتها الليبرالية). حيث إعتدى عدد من المدنيين (الذين قد يكونون من رجال الاستخبارات في الملابس المدنية) بالضرب والإهانة على رجلين، وعلى امرأة من العامة، متهمينهما بممارسة الجنس بخلاف الطبيعة في مبنى لم يكتمل بناؤه بعد.

^{٢١} يتجاوز المصطلح "الإعلام" في هذا المقطع معناه الحرفي ويعني أيضاً التلفزيون، الراديو، الجرايد، المجلات والإنترنت.

^{٢٢} وذكرت اللجنة ٢٦٢٦ مخالفة للقانون الحملات الانتخابية خلال شهرين من قبل وسائل الاعلام السياسية المختلفة. ٤٤ ٪ من الانتهاكات تشمل التشهير والشتائم والإهانات الشخصية؛ ٢٠ ٪ التهديد والتحريض على الخوف؛ ١٣ ٪ اتهام بالخيانة، والتحريض على كراهية ١٠ ٪؛ ٥ ٪ التماس التقسيم الطائفي (SCEC 2009, pp.119-121)

^{٢٣} يستند مرصد مبادرة وسائل الاعلام اللبنانية المدنية على أخلاقيات الصحافة الصادرة عن الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات (LADE) والاتحاد الدولي للصحافيين.

يجعل الوضع السياسي والطائفي الحرج في لبنان دور وسائل الإعلام محورياً في تعزيز السلام والتسامح والحوار أو التحريض على الكراهية وتشويه الصورة، وإلقاء اللوم وعلى إثارة ردود فعل شعبية.

٣- العنف في الثقافة الشعبية

تشمل الأمثال اللبنانية والأغاني واللغة العامية، والتعابير الشائعة الأخرى مصطلحات عنيفة تستخدم للتعبير عن المشاعر أو المواقف.

بعض الأمثلة على ذلك ما يلي: التهويدة التي تغني ذبح الحمامة والكذب: "كذبك طير الحمام، يا حمام لا تصدق، عم نضحك ع ريمنا لتنام" يستعمل البعض تعبير "بدي كسرك" أو "بدي إقتلك" في بعض المناطق. هناك مثل لبناني يقول "الإيد اللي ما فيك تعضها، بوسها وادعي عليها بالكسر"؛ مثل آخر يشبه النساء بالسجاد الذي يحتاج إلى "الضرب" للحفاظ على نظافته ومظهره الجيد. "السلاح هو زينة الرجال" هو أيضاً من الأمثال التقليدية التي تحرض على استخدام العنف؛ يقول مثل آخر: "عذابك راحة".

تحتوي المناهج الدراسية مواد حول حقوق الإنسان والقضايا المدنية، ولكنها لا تعطي الأهمية الكافية لثقافة السلام والتسامح واللاعنف.

٤- نتائج التحليل الإحصائي

وكشف الاستبيان إلى أنّ رفض المثليين ما زال موجوداً إذ وافقت الأغلبية على قمعهم بالقوة (معدل ٣,٥٦ من ٥) ولم توافق على الاعتراف بحقوقهم (٢,١٨). ومع ذلك، رفض المجيبون استخدام الضرب (معدل ٢,١٨) أو طردهم من المجتمع (٢,١٧). المجتمع المسيحي هو الأكثر تسامحاً تجاه المثليين ثم يليه المجتمع الدرزي، ثم المذهبين السني والشيوعي ومعدلهم على التوالي ٢,٩٦، ٣,٦٧، ٣,٨١ و ٤,٣٢ نقطة لإجاباتهم على السؤال إذا كان ينبغي قمع المثليين بالقوة؛ يبرز هذا بوضوح الميل إلى استخدام القوة لضمان التوافق مع المعايير الاجتماعية والثقافية. يعتبر الناس في لبنان أن وسائل الإعلام عنيفة جداً مع متوسط ٤,٦٦ (على مقياس ١-٥).

وقال الذين شملهم الاستطلاع انه من الضروري أن يراقب الآباء والأمهات ما يشاهده أطفالهم على شاشة التلفزيون (٤,٥٧ على مقياس ٥ نقاط). يعرف ٧٤,٦١٪ من الآباء الذين لديهم أطفال صغار ما يشاهده أطفالهم على شاشات التلفزيون بينما ٢٥,٣٩٪ لا فكرة لديهم حول الأمر.

من جهة أخرى قال ٥٤,٥٥٪ ممن شملهم الاستطلاع والذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة من العمر أن والديهم يعرفان ما يشاهدونه. على الرغم من إعلان معظم الآباء أن أطفالهم يشاهدون برامج الأطفال (٧٥,٦٩٪)، فهم يشاهدون أيضاً المسلسلات التلفزيونية (٦٢,٥٠٪) الأفلام (٤٥,٨٣٪) وبرامج الترفيه (٥٧,٦٤٪). وعلاوة على ذلك، لا يتذكر ٣٧,٦١٪ من الأهل اسم البرامج التي يشاهدها أطفالهم، مما يبين عدم إعطائهم الأهمية اللازمة للموضوع أو أنه وببساطة يجهلون تأثيره الخطير.

رابعاً: الاستنتاجات الرئيسية : تأثير العنف على قبول التعذيب.

تناولت دراسة مفصلة قادتها المنظمة العالمية ضد العنف الأسباب الجذرية للتعذيب، فبيّنت أن ثمة علاقة إحصائية بين الفقر وتفاوت مستويات الدخل والعنف. وخلصت الدراسة إلى أن العنف الخارج عن إطار سلطة الدولة (مثل الجرائم واستخدام الأسلحة ومعدلات العدوان المرتفعة) يسجل معدلات مرتفعة في البلدان التي تضم نسبة كبيرة من الأفراد المحرومين اقتصادياً وحيث البطالة (لا سيما بين الشباب) مرتفعة. أما في ما يخص العنف ضمن إطار الدولة (والذي يشمل الإرهاب السياسي والتعذيب والفساد ومعدلات الاعتقال وغياب سيادة القانون والإفراط في انتهاك حقوق الإنسان)، بينت الدراسة أن العنف ضمن إطار الدولة يرتبط بمعدلات الحرية الاقتصادية المنخفضة والديمقراطية ومقياس تمكين المرأة، بالرغم من عدم وجود أي رابط بالضرورة.

وبرهنت الدراسة أن "الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفقراء والمجموعات المهمشة والأفراد، بينهم المهمشين على أساس هويتهم الثقافية، يجعلهم عرضة للعنف الذي يشمل التعذيب والمعاملة الوحشية وغير الإنسانية والمهينة وكل ما يترتب عنها." إن الفقر والتهميش اللذان تعانيهما المجموعات المستضعفة لا تتيح لهم الدفاع عن أنفسهم والمطالبة بحقوقهم. ويساعد هذا على خلق جو من الإفلات من العقاب يعزز الاستمرار بالتعذيب وغيره من أشكال العنف.

"يوسع العنف أن يقوض رفاه الناس الروحي والمادي والمساومة بكرامتهم ونشر الخوف الذي يهدد الأمن الشخصي ويسبب تراجعاً في نوعية الحياة"؛ ويناقض هذا مفهوم الحقوق وإنفاذ حقوق الإنسان بشكل عام. التعذيب هو إهانة لكرامة الإنسان تترتب عنها آثار طويلة الأمد في الضحية على مختلف المستويات. وحظر هذه الممارسة يزداد صعوبة في مناخ من العنف المقبول في مختلف أطياف المجتمع.

التفسير المناسب للتعذيب يتخطى تحديد هوية المرتكبين والحالات التي يطرأ فيها عمل عنفي. بل يتطلب أيضاً النظر في الإطار الأوسع حيث تختبئ مظاهر العنف. لذلك كان الهدف من هذه الدراسة البحث بشكل معمق في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لاستكشاف زوايا الحياة اللبنانية التي تضم مظهراً أو أكثر من مظاهر العنف وربطها بقبول التعذيب.

أشار هذا البحث إلى العديد من الشروط التي بموجبها يصبح التعذيب أداة للدولة و للسلطات السياسية؛ يساهم الاعتقاد بأن الإعتبارات الأمنية تبرر التعذيب وتسمح به.

الاستنتاجات الرئيسية : تأثير مظاهر العنف على ممارسات التعذيب.

ذكرت دراسة قامت بها المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، الأسباب الجذرية للتعذيب (OMCT) ، وأثبتت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفقر وعدم المساواة في الدخل والعنف. وخلصت الدراسة إلى أن العنف غير الحكومي (بما في ذلك القتل، استخدام السلاح الفردي، معدل الاعتداءات الرئيسية) هو الأعلى في البلدان حيث تعاني نسبة عالية من السكان، وحيث البطالة (خاصة الشباب الذكور) هي الأعلى. أما في ما يتعلق بالعنف الحكومي (بما في ذلك الإرهاب السياسي والتعذيب والفساد، معدلات الإحتجاز، غياب سيادة القانون وزيادة انتهاكات الحقوق)، وجدت الدراسة أنه على الرغم من عدم وجود علاقة ضرورية، يرتبط بشكل

إيجابي بالمستويات الدنيا من الحرية الاقتصادية والديمقراطية وتمكين المرأة^{٢٤}.

خلصت الدراسة إلى أن ” الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفئات الفقيرة والمهمشة والأفراد، بما في ذلك تلك المهمشة على أساس هويتها الثقافية ، يجعلها عرضة للعنف، أي التعذيب والمعاملة القاسية والمعاملة اللاإنسانية والمهينة، وآثارها“. لا يسمح الفقر والتهميش اللذان يواجهان الفئات الضعيفة وأفرادها الدفاع عن أنفسهم والمطالبة بحقوقهم. وهذا بدوره يساعد على خلق مناخ مؤات للإفلات من العقاب ولاستمرار التعذيب وغيره من أشكال العنف.

يوفرُ الانتماء السياسي لبعض الأجهزة الأمنية التغطية الرسمية لممارساتها ضد فئات معينة، مما يجعل استخدام التعذيب أداة سياسية. فاقم خوف سكان المناطق من بعضها البعض أعمال العنف والإبادة التي هدفت إلى إلحاق المزيد من الأذى على الآخر والتحكم به؛ والحفاظ بالتالي على ”السلطة“ والشعور الزائف بالأمان.

السياق السياسي اللبناني وانعكاساته على الفئات، والدولة والأفراد ؛ بالإضافة إلى موقف متساهل تجاه العنف، تجاه خطاب الكراهية والتحريض والتجريد من الإنسانية من جهة أخرى، يعزز إفلات مرتكبي التعذيب من العقاب، ويبرر أعمالهم في نظر أتباع سياساتهم ويحولها إلى مكاسب سياسية.

بالنسبة إلى أصحاب الشأن المعنيين في هذا البُعد أي: الوكالات الدولية، والجيش، وقوى الأمر الواقع، والأحزاب السياسية والزعماء السياسيين فالتعذيب مقبول كأداة يستخدمونها ضد الآخرين، وحتى كمظهر من مظاهر القوة، وضمان المطابقة السياسية / الطائفية.

إن ضعف سيادة القانون، ضعف إنفاذه بالإضافة إلى عدم كفاية القوانين لحماية حرية المواطنين والمهاجرين ومصالحهم؛ زد على ذلك، المحسوبية والإفلات من العقاب والفساد: يجعل كل هذا من المستحيل محاسبة المسؤولين عن أعمال الانتهاكات ، يتفاهم عندها الوضع ويساهم في الاستخدام الواسع النطاق وتبرير التعذيب من قبل مختلف الأطراف السياسية والاجتماعية.

وهكذا، فإن العقبات الرئيسية التي تعترض تنفيذ السياسات التي تحظر التعذيب في لبنان هي :

على الصعيد السياسي :

- الإنقسام السياسي والعنف السياسي
- انتشار الأسلحة
- ضعف سيادة القانون، وسوء إنفاذ القانون وضعف الحماية لحقوق الإنسان
- الإفلات من العقاب
- الفساد
- المحسوبية

^{٢٤} تبني الدراسة معظم استنتاجاتها على البيانات الإحصائية والمؤشرات العلمية بما في ذلك : الناتج المحلي الإجمالي ، مؤشر جيني، الاستخبارات، مؤشر التنمية الجنساني (GDI)، مؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر Vanhanen للديمقراطية

على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي :

- التمييز والتهميش الاجتماعي
- استخدام العنف في التربية والتعليم .
- الفقر وعدم تكافؤ الفرص
- محدودية الحصول على العدالة الاجتماعية
- الاستغلال الاقتصادي

على المستوى الثقافي :

- الميل إلى فرض التطابق.
- عدم قبول التنوع
- إنكار وجود المشكلة

ومن الجدير بالذكر هنا هو أن الفجوة القائمة هي بين "ما يقال" و "ما يُمارس"؛ يرفض اللبنانيون العنف صراحةً^{٢٥} ومع ذلك فإن الموقف الفعلي وممارسة العنف في مختلف الحالات يكشف عن الازدواجية أو حتى التناقض الذي يمكن أن يشكل تحدياً خطيراً للجهود المبذولة لمكافحة التعذيب.

^{٢٥} كما ذكرنا من قبل، يعتقد ٦٦,٧٥٪ من المستفتي وجوب اعتبار العنف "دائماً" جريمة بموجب القانون، و ٢٦,٢٧٪ يؤمنون انها كذلك "في معظم الحالات"، مما يعطي ٩٣٪ لصالح تجريم العنف.

خامساً: التوصيات

تتطلب مكافحة التعذيب في لبنان عملية طويلة وشاملة تستهدف أصحاب الشأن الرئيسيين مثل المؤسسات الحكومية وقوات الأمن والأحزاب السياسية وقادتها والسلطة القضائية وشبكة الرعاية الاجتماعية ونظام التعليم والبرلمان وعامة الشعب.

على الصعيد السياسي:

- إرساء معاهدة سياسية جديدة تشجب استخدام العنف السياسي.
- الحفاظ على رقابة صارمة على انتشار الأسلحة في أوساط الأحزاب السياسية وفي صفوف المدنيين.
- تحقيق المساواة أمام القانون؛ فرص متساوية وعادلة للنفاذ إلى العدالة بدون تمييز أو محاباة الأقارب.
- تأدية الواجب بحماية الفئات المهمشة و الضعيفة في الدرجة الأولى العمال المهاجرين والمثليين وتجار المخدرات والمُدمنين والسجناء السياسيين واللاجئين
- سيكون تطبيق سيادة القانون وفرض النظام خطوة كبيرة نحو تخفيض معدلات العنف بشتى أشكاله.
- إعادة ثقة المواطنين من خلال وضع حد لإفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.
- إنشاء آلية لرصد حالات التعذيب وانتهاك حقوق الانسان وتأسيس إجراءات المساءلة لمكافحة الإفلات من العقاب.
- العمل على عملية بناء السلام والمصالحة الحقيقية والعدالة الانتقالية.

على المستويين التشريعي والقضائي:

- إصلاح القانون لتجريم التعذيب،
- إصلاح القانون نحو تجريم جميع أشكال العنف بما في ذلك العنف في الأسر، وفي التعليم (المنظمات والمنشآت التربوية)؛
- إصلاح القانون من أجل عدم تجريم المثليين؛
- إصلاح القوانين لحماية حقوق النساء والأطفال والعمال المهاجرين واللاجئين وفقاً للمعايير الدولية
- اعتماد الإصلاح التشريعي نحو حظر عقوبة الإعدام والاتجار بالبشر.
- تطبيق أحكام صارمة على حالات العنف
- التحقيق في كافة ادعاءات التعذيب التي تحدث في السجون ومراكز الاعتقال وعرض النتائج علناً.
- التحقيق في الشكاوى المتعلقة بالتعذيب وسوء المعاملة التي يُزعم أنها ارتكبت من قبل المسؤولين عن إنفاذ القوانين، خلال التحقيقات والملاحقات والعقوبات والإجراءات التأديبية المتعلقة بهذه الشكاوى.
- اتخاذ تدابير قضائية فعالة لقمع أعمال التعذيب ومنعها.

على الصعيد الأمني:

- تدريب المُحقِّقين من وحدة التحقيقات الجنائية العامة والخاصة ووحدة التحقيقات الجنائية في قوى الأمن الداخلي على التحقيق في مسرح الجريمة وأساليب الاستجواب مع مراعاة حقوق الإنسان.
- تدريب المفتشين المؤهلين على آليات التفتيش في السجون ومراكز الاحتجاز وعلى حظر التعذيب وقواعد الحد الأدنى المُتعلقة بمعاملة السجناء وفقاً للمعايير الدولية.
- إنشاء آليات فعالة لضمان النظام الداخلي والسيطرة الخارجية والإشراف على الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون.
- على المستوى الثقافي :
 - تعزيز قيم التسامح واحترام التنوع.
 - العمل على المُصالحة بين المجتمعات المحلية
 - العمل على الحل اللاعنفي لنزاعات المجتمع؛ الوساطة، وحل المشاكل.
 - رفع مستوى الوعي في احترام حقوق الإنسان
 - رفع مستوى الوعي على احترام الخصوصية
 - رفع مستوى الوعي حول قضايا العنف الأسري والعنف الجنساني
 - رفع مستوى الوعي بشأن حظر جريمة التعذيب على مستوى المجتمع المحلي

على المستوى التعليمي

- زيادة الوعي على حقوق الإنسان وحمايتها
- إدخال مفاهيم الانضباط غير العنيف والتربية غير العنيفة،
- إدخال مفاهيم الانضباط غير العنيف وممارسات الأبوة والأمومة غير العنيفة،
- توفير أدوات عملية غير عنيفة لمساعدة المعلمين والطلاب للتدريب على حل المشاكل وإدارة النزاعات
- توفير آلية دعم وبيئة داعمة لضحايا العنف المُحتَمَلين.
- الاحتياط من أي مضايقات تحصل ضد الطلاب في المدارس
- توفير أدوات عملية لاعنفية لمساعدة الأفراد على الانتقال إلى مرحلة التطبيق.
- على المستويين الاجتماعي والاقتصادي
- تحسين نظام الإدارة العامة والضمان الاجتماعي الأساسي، للتخفيف من مختلف أشكال العنف
- إعداد سياسات وتدابير لمعالجة مسألة التمييز والاستبعاد الاجتماعي
- العمل على اتخاذ تدابير لتخفيف وطأة الفقر
- توفير فرص متساوية في العمل، والوصول إلى العدالة الاجتماعية الكاملة

لكي تكون هذه المقاربات فعالة، يشترط أن يكون

أصحاب الشأن المعنيين في هذه الدراسة المُشرعون والوزارات المعنية (بما في ذلك: القضاء، التربية، الإعلام، الشؤون الاجتماعية، وزارة الداخلية)، وقوى الأمن (خصوصاً الأمن الداخلي والأمن العام) المؤسسات التعليمية، وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية.

التواصل المستمر بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات التعليمية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام يلعب دوراً في إعداد وتنفيذ استراتيجية شاملة للحد من استخدام العنف في المجتمع.

المراجع | References

- Ascher, W. 1986, The Moralism of Attitudes Supporting Intergroup Violence, *Political Psychology*, Vol.7, No.3, pp.403- 435
- Bates, R. Greif, A. & Singh, S. 2002, Organizing Violence, *The Journal of Conflict Resolution*, Vol. 46, No. 5 (Oct.), pp. 599-628
- Bell, C. & Keenan, J. 2004, Human Right Nongovernmental Organizations and the Problem of Transition, *Human Rights Quarterly*, Vol.26 pp.330-374
- Carayol, R. 2010, Bonnes en Danger: Madagascar, *Jeune Afrique*, No. 2581, Juin pp.42-43
- Caritas 2009, *Needed and Exploited: the invisible suffering of migrant domestic workers – compilation of experiences*, Caritas Internationalis, Rome, Italy
- Dick, J.C. 1981, Principles & Violence, *Polity*, Vol. 13, No. 3 (Spring), pp. 450-465
- Duncum, P. 2006, Attractions to Violence and the Limits of Education, *The Journal of Aesthetic Education*, Vol.40, No.4 (Winter), pp. 21-38
- Fletcher, L.E. & Weinstein, H.M. 2002, Violence and Social Repair: Rethinking the Contribution of Justice to Reconciliation, *Human Rights Quarterly*, Vol.24, No.3 (Aug.), pp. 573-639
- Fletcher, L.E. Weinstein, H.M. & Rowen, J. 2009, Context Timing and the Dynamics of Transitional Justice: a historical perspective, *Human Rights Quarterly*, Vol.31, No.1 (Feb.), pp. 163-220
- Helm 2010, بيان صحفي حول حادثة ساحة ساسين (press release about the Sassine incident), *L'Orient Le Jour newspaper*, 30 May
- Higher Council of Childhood (HCC) 2004, *Situation of Children in Lebanon: The third national report 1998-2003*, World Vision, Lebanon
- Higher Council of Childhood (HCC) 2006, *Concluding Observations of "The International Committee on the Rights of the Child" on the National Reports submitted by Lebanon*, Ministry of Social Affairs, Lebanon
- Higher Council of Childhood (HCC) 2008, أطفال الشوارع في لبنان: خصائصهم تصوراتهم ونصيرات العاملين معهم (*Street Children in Lebanon*), Arab Council for Childhood and Development & St Joseph University, Lebanon

- Kafa 2010, *Servant Daughter or Employee: a pilot study on the attitudes of Lebanese employers towards migrant domestic workers*, Danish Refugees Council, Lebanon
- Kreidie L.H. & Monroe, K.R. 2002, Psychological Boundaries and Ethnic Conflict: how identity constrained choice and worked to turn ordinary people into perpetrators of ethnic violence during the Lebanese civil war, *International Journal of Politics Culture and Society*, Vol.16, No.1 (Fall), pp.5-36
- Landgren, K. 2005, The Protective Environment: development support for child protection, *Human Rights Quarterly*, Vol.27, pp. 214-248
- Lebanese Civic Media Initiative (LCMI) 2009, ملف مرصد الإعلام الإلكتروني لمناهضة التحريض (*electronic media observatory*), Lebanese Civic Media Initiative, Lebanon
- Locke J. 1999, Hiding for Whom? Obscurity, Dignity, and the Politics of Truth, *Theory & Events* Vol.3 No.3
- Mcksoud, M. & Aber J.L. 1996, The War Experiences and Psychological Development of Children in Lebanon, *Child Development*, Vol.67, No.1 (Feb.) pp.70-88
- Ministry of Justice (MOJ) 2008, الإجبار بالأشخاص في لبنان (*Human Trafficking in Lebanon*), UNODC & UNICEF, Lebanon
- Muller, E.N. 1990, Cross-National Variation in Political Violence: A rational action approach, *Journal of Conflict Resolution*, Vol.34, No.4 (Dec.), pp.624-651
- North, D.C. Wallis J.J. & Weingast, B.R. 2009, Violence and the Rise of Open-Access Orders, *Journal of Democracy*, Vol.20, No.1, January, pp.55-68
- OMCT 2006, Attacking the Root Causes of Torture: poverty, inequality and violence – and interdisciplinary study, ed. T.E. McCarthy, World Organization Against Torture, Geneva
- Permanent Peace Movement (PPM) 2008, دراسة قانونية حول تصديق لبنان على البروتوكول (Child Soldiers in Lebanon) الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل والمتعلق باشتراك الاطفال في النزاعات المسلحة (Child Soldiers in Lebanon), European Union, Lebanon
- Regan, P.M. & Norton, D. 2005, Greed, Grievance and Mobilization in Civil Wars, *Journal of Conflict Resolution*, Vol.49, No.3 (June), pp. 319-336
- Ross, M.H. 1986, A Cross-Cultural Theory of Political Conflict and Violence, *Political Psychology*, Vol.7, No.3, pp.427-451
- Staub E. 2003, Notes on Cultures of Violence, Cultures of Caring and Peace, and the Fulfillment of Basic Human Needs, *Political Psychology*, Vol. 24, No. 1 (Mar.), pp. 1-21

- Supervisory Commission on Electoral Campaign (SCEC) 2009, *Official Report on the 2009 parliamentary Elections*, Ministry of Interior, Lebanon
- UNICEF 2006, *UNICEF helps children cope with the hidden effects of Lebanon's ongoing conflict*, [available online]:
www.unicef.org/infobycountry/media_35264.html?q=printme
- Usta, J.A. Mahfoud, Z.R. Abi Chahine, G. & Anani, G.A. 2008, *Child Sexual Abuse: The Lebanese situation*, KAFA – Save the Children Sweden & Higher Council for Childhood, Lebanon

- الأحمديّة، ن ٢٠٠٧، لا تشتتر العبد إلا والعصا معه. مجلة الجزيرة. تشرين الثاني. ص ٤-٨.
- ألف ٢٠٠٨، المصير المؤلم في الاحتجاز، الاتحاد الأوروبي، سفارة مملكة هولندا IKV Pax Christi، لبنان
- برجايوي، ز. ٢٠١٠، إبراهيم ما زال مضرباً عن الطعام: الاحترام للاجئين وهيئة منهم تدير شؤونهم. جريدة السفير، ٥ تشرين الأول، { متوفر على الإنترنت }
www.assafir.com/Article.aspx?ArticleId=456&EditionId=1662
- بيضون أ. ٢٠١٠، نساء يواجهن العنف جمعية كفي وجمعية Oxfam بريطانيا، لبنان.
- بيضون، أ. ٢٠٠٩. قتل النساء أمام القضاء اللبناني. جمعية كفي. لبنان.
- حسيني، س. ٢٠١٠. مطالب من سجن زحلة: تركيز على المساجين الأجانب وتطبيق المادة ١٠٨ جريدة السفير. ٥ تشرين الأول { متوفر على الإنترنت }
<http://www.assafir.com/Article.aspx?ArticleId=439&EditionId=1662>
- يعقوب، هـ. ٥٣٤ فقط لاغير، جمعية حلم، لبنان.

الملحق ١: قائمة المقابلات

المكان	التاريخ	المؤسسة	الإسم	
العيادة جونية	٢٠١٠/٧/٨	وزارة الشؤون الاجتماعية. مستشار الوزير.	د. برنارد جرباقة	١
المجلس الأعلى للطفولة بدارو	٢٠١٠/٧/٢٩	المجلس الأعلى للطفولة.	د. إيلي مخايل	٢
الأشرفية.	٢٠١٠/٧/٩	جمعية حلم.	السيد جورج قزي	٣
مبنى البرلمان وسط بيروت	٢٠١٠/٧/٩	اللجنة النيابية لحقوق الإنسان.	النائب غسان مخبير	٤
وزارة العدل العدلية.	٢٠١٠/٧/٢٩	وزارة العدل قسم الأحداث.	الآنسة هلا أبو سمرا	٥
جامعة سيده اللويزة انوق مكايل.	٢٠١٠/٨/٤	خبير في الصحافة والإعلام. جامعة سيده اللويزة	د. جوزيف عجمي	٦
جمعية أركنسيال جسر الباشا	٢٠١٠/٧/١٥	جمعية حماية.	الآنسة جويس كوكباني	٧
مقر إقامته حراجل.	٢٠١٠/٨/١١	خبير علم الاجتماع. الجامعة اللبنانية.	د. ميشال عوض	٨
جامعة الروح القدس الكاسليك.	٢٠١٠/٧/٨	خبيرة علم الاجتماع. جامعة الروح القدس.	د. ميرنا مذوق	٩
كاريتاس سن الفيل	٢٠١٠/٧/١٦	مركز المهجرين - كاريتاس.	الآنسة نجلاء شهدا	١٠
سيده الجبل فققا	٢٠١٠/٨/٤	جامعة اللاعنف وحقوق الإنسان في العالم العربي (أونور)	د. أوغاريت يونان	١١
النهار وسط بيروت	٢٠١٠/٧/٢٧	إعلاميون ضد الأنوف. (عضو)	السيد بيار عطا الله	١٢
الإسكوا وسط بيروت	٢٠١٠/٧/١٢	UNODC لبنان	السيدة رينيه صباغ	١٣
الوزارة الحمرا	٢٠١٠/٧/٣٠	المجلس الوطني للإعلام	الآنسة ريتا شرارة	١٤
جمعية أمم الغبيري	٢٠١٠/٧/١٢	جمعية أمم	السيد سيفاغ كيشيشيان	١٥
مقر إقامتها بحدون المحطة.	٢٠١٠/٧/١٦	خبيرة تربية - جامعة القديس يوسف.	د. سوزان أبو رجيلي	١٦
بدارو	٢٠١٠/٧/١٥	جمعية Restart	الآنسة سوزان جبور	١٧
الوزارة الحمرا	٢٠١٠/٨/١٦	وزير الإعلام.	د. طارق متري	١٨
وسط بيروت	٢٠١٠/٧/٢٧	قوى الأمن الداخلي. رئيس دائرة حقوق الإنسان	السيد زياد قائد بيه	١٩
كفي بدارو	٢٠١٠/٧/٢١	جمعية كفي	السيدة زويا روحانا	٢٠

عذابه مش واحدة

هذا المشروع تموله السفارة الهولندية ويتم تنفيذه من قبل جمعية ALEF. تم تنفيذ هذا التقرير بمساعدة السفارة الهولندية، غير أن الجمعية اللبنانية للتربية والتدريب تتحمل وحدها مسؤولية مضمونه.



Kingdom of the Netherlands

 a^لef
act for human rights